



دعاء خطاب

مختصون لـ «الأنباء»: 3 ساعات الحد الأقصى المناسب لاستخدام الأطفال لمواقع التواصل

قانون الطفل يضع «أحداث» السوشيل ميديا تحت المجهر

«الداخلية» تعاملت مع 400 حالة ما بين إهمال واعتداء «جنسي وجسدي».. والتواصل مع فريق حماية الطفل عبر الرقم 147

لم يتم تسجيل حالات إدانة للآباء المستغلين لأبنائهم عبر وسائل التواصل بالكويت



استشاري التكنولوجيا سيد الهاشمي



المحامي محمد العتيبي



المحامي عمر العمر



د.ملاك نصر

بداية، أشار مصدر أمني لـ«الأنباء» إلى أن وزارة الداخلية في طور البحث والتحري وجمع المعلومات فيما يخص «حسابات» وسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الأحداث دون الـ 13 عاما لنشر محتويات لا تتوافق مع الضوابط التي أقرتها النيابة، ملحا إلى عدم تسجيل أي حالة مماثلة منذ تفعيل القانون، مؤكدا أن الإجراء الأول بعد عمليات البحث والتحري يتمثل في استدعاء ذوي الطفل والزاهم بكتابة تعهد بعدم عرض صور ومشاهد لأبنائهم تتضمن تعديبا أو أساءات لفضيلة وبدنية، وإحالتهم إلى القضاء حال تكرارهم للواقعة، كما شدد على ضرورة محاسبة المستغلين لأبنائهم تجاريا بغرض الشهرة والتكسب المادي وعدم إلحاقهم بالدراسة.

ضوابط وإجراءات

وعن انتشار مقاطع فيديو توثق تعذيب الأمهات لأطفالهن قال المصدر: أنه يجب على الأباء حماية الطفل» على الرقم 147 على مدار الساعة، الذي يقوم بدوره بإخطار الإدارة المختصة بالداخلية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة تطبيقا لقانون الطفل الذي تم إقراره 2015، مضيفا أن فريق الحماية يختص برصد ومتابعة حالات الاعتداء والإهمال التي يتم التبليغ عنها. وأكد المصدر أن عملية التبليغ تتم في سرية تامة دون وقوع أي ضرر على المبلغ، حيث تقوم جهات الاختصاص بالبحث والتحري للتأكد من صحة الواقعة وتقوم باتخاذ اللازم. ولفت إلى أن وزارة الداخلية تلقت ما يزيد على 4 آلاف حالة، وتعاملت مع ما يقرب من 400 حالة، ومعظم الحالات التي تم التبليغ عنها تتمثل في الإهمال والاعتداء الجنسي والجسدي. وقال: «إن أبرز الحالات التي تم التعامل معها لأم أهملت أطفالها فكانت لا تباشرهم، وكان الأب نزيلا في السجن المركزي وتم الإبلاغ من قبل الجيران وعلى الفور تم البحث والتحري واستدعاء الأم وتطبيق القانون عليها بعد ثبوت ادانتها، وتمت إحالة الأطفال لرعاية الأحداث، لحين توفير ماوى لهم ومن ثم إرسالهم للجنة». ودعا المصدر إلى ضرورة التواصل مع الداخلية عبر الرقم (112) والإبلاغ على موقعهم الرسمي لمتابعة المستجندات والنصائح العامة للتعامل مع النشء وحمايتهم من التطرف ومن البعد عن المواطنة الحقة كما هو منصوص عليه.

وفي ذات السياق، قال عضو

قوانين دولية

بدوره، قال استشاري التكنولوجيا سيد الهاشمي: لدينا قانون أميركي يسمى بـ«COPPA» اختصارا لـ children on line protection act، وينص على تجريم استخدام بيانات الأطفال دون سن الـ 13 عاما بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي. والقانون الثاني الأوروبي هو G D P R، وهو اختصارا لـ GENRAL DATA PROTECTION REGELATION. وقال إن أغلب مواقع التواصل الاجتماعي وفقا للقوانين الدولية يحظر استخدام الأطفال دون الـ 13 عاما لمواقع التواصل، باستثناء «الواتساب» إلا أن أميركا اشترطت أن تتجاوز العمر الـ 13، كما يشترط موقع «يوتيوب» أن يتجاوز الطفل الـ 18 عاما، والأقل من ذلك يسمح له بمشاهدة الفيديوها فقط، ولا يستطيع إنشاء موقع خاص به. ويرى الهاشمي أن كثيرا من المحتويات المتاحة عبر مواقع التواصل لا تتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا المحافظة، ملحا إلى تصرفات بعض الأطفال التي

تنتم بالعوانية عند محاولة منهم من الأجهزة ناصحا بعدم السماح لهم، وتقديم بدائل ذات جدوى كالكتب والقصص، موضحا أن الفترة الكافية لا ينبغي أن تتجاوز الـ 3-2 ساعات يوميا. وأشار إلى تحديث جديد ستطرحه شركة آبل لـ«IOS 12»، سيتيح ميزة التحكم بالمدة التي يستخدمها الطفل للبرامج. وحذر الهاشمي من لعبة «فورت نايت» التي أثارَت ضجة إعلامية منذ إطلاقها في 2017 وقال: «تعد إحدى ألعاب الفيديو الإلكترونية الخطيرة والضارة للأطفال نظرا لما تحتويه من مشاهد عنف ولا ينصح باستخدامها للأطفال دون السن لأنها تعتمد على التواصل التفاعلي مع اللاعبين من مختلف الأنحاء دون أدنى رقابة على الحديث والأفكار المتداولة، وقد تصيب هذه الألعاب الأطفال بالانطوائية والعنوانية في بعض الأحيان.

الشكاوى والعقوبة

من جانبه، أفاد المحامي عمر العبر بأن العقوبة المنصوص عليها في القانون متفاوتة

بحسب نوع وطبيعة الجريمة، فتنبأ بالغرامات المالية وتنتهي بالحبس، وتضاعف العقوبة إذا ارتكبها أحد والدي الطفل وفق نص المادة (94) من قانون سنح 2015/21، وحيل قانون حماية الطفل لقانون الجزاء في حال كانت العقوبة أشد. وعن آلية الحصر والتبليغ عن المخالفين للقانون، قال العمر: «الحصر يتم من خلال الأبحاث التقليدية في جهات التحقيق بحيث يتم تصنيف الجرائم وبالتالي من الممكن من خلال تلك الجهات حصر البلاغات والشكاوى المقدمة». وأضاف: «أما المخالفون لأحكام القانون فلا يمكن معرفتهم إلا من خلال أحكام بآية تصدر بإدانتهم». ولفتح إلى تسجيل العديد من الحالات في هذا الشأن ومن أبرز القضايا هو عدم قيد الأطفال في مراحل التعليم لوجود خلافات أسرية بين والدي الطفل. وأكد أن القانون يطبق على الجميع دون استثناء قائلا: «كل من يقيم على أرض الكويت مخاطب بأحكام القانون وملزم باتباعه».

وقال ان المعايير التي تستند

العتيبي: كل من يقيم على أرض الكويت مخاطب بأحكام القانون وملزم بـ «اتباعه»

الهاشمي: (IOS 12) سيتيح

ميزة التحكم بمدة استخدام الطفل

للبرامج.. و«فورت نايت» تصيب بالعنوانية

الفترة المناسبة لاستخدام الأطفال

لمنصات التواصل لا ينبغي أن تتجاوز

3 ساعات يوميا

العمر: العقوبة تبدأ بالغرامة وتنتهي

بالحبس.. وعدم تقييد الأطفال

في المدارس «الأكثر مخالفة»

نصر: ظهور الأطفال على منصات

التواصل يعني ظهور آخر لهم

في العيادات النفسية



الفراغ الثقافي والاضمحلال المعرفي

دفع البعض للإقبال السطحي



«فورت نايت» أثارَت ضجة إعلامية منذ إطلاقها

هاشاج #التطبيقات

دمرت عايلنا يتصدر تويتر

والهيئة» تستجيب

بـ«هاشاج» يشتعل الغضب وبصورة تقبل الدنيا رأسا على عقب، وعندما تكون هناك وجهات نظر متعارضة، تتحول «السوشيل ميديا» حينها إلى منصة شاسعة، تتسع لآراء من حول العالم كله، ولا يستطيع احد غفال سطوة وقوة «السوشيل ميديا» فمما كان لها دور مشهود في نجاح ثورات الربيع العربي، فلها أيضا قوة تنتفض إليها الشعوب والتشهير.. ولم تلبث الحملة التي انطلقت شرارتها منذ عدة فقبل ساعات من اعداد هذا الموضوع كان رسم #التطبيقات_دمرت عايلنا، الذي دشنته نشطاء الموقع العالمي تويتر، الأعلى تداولاً، وتساائل المغردون خلاله، ماذا لو بحثنا عن أسماء مسؤولين ووجدنا أسماءهم قيدت في التطبيقات بأسماء «غير لائقة»؟ ملمحين إلى أن العداوات انتقلت إلى التطبيقات لتقيد الاسماء بأسماء مخلة بالآداب والشرف بقصد الاساءة والتشهير.. ولم تلبث الحملة التي انطلقت شرارتها منذ عدة أيام حتى أعلنت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في بيان صحافي أنها شرعت بحجب «تطبيقات كشف الأرقام عن مزودي خدمة الانترنت في الكويت، لانتهاكها خصوصية الأشخاص وتسهيل الوصول لأرقامهم وعناوينهم وترفعها إلى قاعدة بيانات خاصة بالتطبيق بدون أدنى مسؤولية وبمجرد تثبيت التطبيق، ما خلف مشاكل أسرية وجرائم وسرقة حسابات بنكية.

فما كان من هيئة الاتصالات الا ان تبحث وتستجيب وتعد، لائحة (حماية الخصوصية) لضمان حماية تداول ومعالجة بيانات الأفراد بطريقة مشروعة وأمنة دون الإفصاح عنها لأي أطراف أخرى إلا يعلم أصحاب البيانات، مؤكداً أن من يخالف هذه اللائحة سيتعرض للمساءلة القانونية.

نهاية لايد من الاعتراف بأن «السوشيل ميديا» أصبحت من الأدوات الرئيسية للضغط وللتحكم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

رسالة توعوية
القسوة والإهمال والعنف النفسي تحطم شخصية الطفل ولا يقل أثرها عن العنف الجسدي إن لم يكن أسوأ.

رسالة توعوية
مراقبة الأبناء من قبل الوالدين وعدم التردد في الإبلاغ عن سلوكهم الإنحراقي منذ البداية، فهي حال ملاحتهم لأي تغيرات سلوكية، حتى تسهل معالجتها.

الوعي القانوني
قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حماية الطفل تنص المادة رقم (67) يحد الطفل معرضاً للخطر : 5- إذا حرم الطفل من التعليم الأساسي أو تعرض مستقبله التعليمي للخطر.

الوعي القانوني
قانون رقم (21) لسنة 2015 بشأن حماية الطفل تنص المادة رقم (76) " بأنه يحد الطفل معرضاً للخطر : 1- إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر ."